

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
للفترة 1970–2019

**An An Econometric Study Of The Impact Of Fiscal
Policy On Foreign Investment in Algeria during the
period 1970-2019**

صديقي إسماعيل¹، حسين يوسف²

1- المركز الجامعي مغنية - الجزائر -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA

sevrddpo@gmail.com

2- المركز الجامعي مغنية - الجزائر -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA

etudiant.yh@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2021/10/26 تاريخ النشر: 2022/06/09

ملخص -

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970/2019، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. تم استخدام أربع متغيرات مستقلة للتعبير عن السياسة المالية وهي: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الجباية العادية والجباية البترولية بينما المتغير التابع تمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير النتائج لمعلومات الطويلة الأجل إلى معنوية كل من نفقات التسيير والجباية العادية كما أنها تؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يعني أنهما كانتا تساهم في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل أما بالنسبة لنتائج الأجل القصير فنجد أن المتغير المعنوي الوحيد هو نفقات التسيير مع إشارة سالبة

وهذا ما يعني أنها كانت تؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما يدل على أن السياسة المالية لم تكن فعالة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

كلمات دالة : السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، الاقتصاد الجزائري.

Abstract-

This research aims to study the impact of fiscal policy on foreign direct investment in Algeria during the period 1970-2019, using the ARDL method. Four independent variables were used to express the fiscal policy, which are: operating expenses, processing expenses, regular levies and petroleum levies, while the dependent variable represented foreign direct investment. The results for the long-term parameters indicate the significance of both normal management and taxation expenses, as they negatively affect foreign direct investment, and this means that they were contributing to the decline in foreign direct investment in the long run. A negative sign, which means that it was negatively affecting foreign direct investment. This indicates that the fiscal policy was not effective in attracting foreign direct investment during the study period.

Key Words:

Fiscal policy, Foreign direct investment, Algerian economy, Autoregressive Distributed Lag Model.

مقدمة

تحتل حركة رأس المال داخل وخارج حدود بلد ما باهتمام كبير من صانعي السياسات والباحثين في كل من البلدان سواء كانت نامية أو متقدمة أو تمر بمرحلة انتقالية حيث تسعى إلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك نجد أنها تستخدم مجموعة متنوعة من الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في الوقت نفسه. في هذا السياق تعتبر السياسة المالية أداة مهمة (Sullivan & Sheffrin, 2003)، يمكن للإدارة المركزية استخدامها للتأثير على الاقتصاد. فبناء على السياسة المالية فإن الحكومة قادرة على التحكم في متغيرات الاقتصاد الكلي (Dumitru & Stanca, 2010) مثل إجمالي

الطلب، والدخل المتاح، والنشاط الاقتصادي ككل. يتم التعامل مع عدم اتساق السوق المحتمل وأهداف إعادة التوزيع مع السياسة المالية، وذلك لتحديد النمو الاقتصادي وضمان بيئة الأعمال. بل وأكثر من ذلك أظهرت الأزمة المعاصرة أهمية السياسة المالية كأداة اقتصادية كلية وطنية مهمة للتعامل مع الصدمات غير المتكافئة.

قامت العديد من البلدان النامية بتحرير اقتصاداتها للمستثمرين في الفترة التي تلت عام 1990 مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار إليها. هذه الظاهرة كان لها تأثير ظهور مجموعة من البلدان المعروفة باسم مجموعة الاقتصاد الناشئ. وهي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من وضع البلدان النامية إلى وضع البلدان المتقدمة. تنمو هذه الاقتصادات بشكل أسرع لتجاوز البلدان المتقدمة مما يسمح لأولئك المستثمرين المستعدين لتحمل مخاطر إضافية للحصول على أرباح أعلى. كما أصبحت الاقتصادات الناشئة أكثر جاذبية للمستثمرين كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان أخذ في الازدياد (Göndör. & Paula, October 2012). من أجل ذلك، كان الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع العديد من الأبحاث والكتب والمنشورات بسبب الدور الذي يلعبه في الاقتصاد. كما أن محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة متنوعة للغاية منها: مخاطر البلد، تكلفة وحدة العمل، حجم السوق المضيق، تنمية القطاع الخاص، التنمية الصناعية، التوازن الحكومي، الفساد، السياسات (Alan & Estrin, 2000). كما تشير الأدبيات أيضا إلى أن العناصر الرئيسية التي تلعب دورا مهما للغاية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: استقرار الاقتصاد الكلي (النمو، والتضخم، وسعر الصرف)، والاستقرار المؤسسي مثل السياسات تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر والأنظمة الضريبية وشفافية اللوائح القانونية وحجم الفساد والاستقرار السياسي (Resmini, 2000). من جهة أخرى كانت العوامل السياسية والاقتصادية وشكل عملية الخصخصة والحاجة إلى تأمين الوصول إلى الأسواق من العوامل المحددة لتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم (Lucas, 1993).

كما يجادل بعض الباحثين حول أهمية السياسات الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Brainard, 1997). حيث أن السياسة التي يمكن التنبؤ بها والتي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي تحفز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة (Demekas,

(Elina, & Wu, 2007)، وهذا هو الغالب في حالة السياسات التجارية والسياسات الضريبية. تظهر أوراق العمل الأخيرة أن معدلات الضرائب المنخفضة تجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Hines & James, 1999). كما تظهر دراسات أخرى أن النظام الضريبي البسيط يميل إلى أن يكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر (Hassett & Hubbard, 1997). كما ذكرت الأمم المتحدة في مؤتمرها للتجارة والتنمية لعام 2000 أن السياسة المالية كعامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي في المرتبة الثانية بعد المحددات الأساسية مثل حجم السوق، والوصول إلى المواد الخام، وتوفير العمالة الماهرة (UNCTAD, 2000).

وفقاً لنموذج الاستثمار الكلاسيكي الجديد، يجب أن يكون الاستثمار دالة على معدل الفائدة المستقبلي والأسعار والضرائب (Clark, 1979). تركز العديد من الدراسات على حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الضريبي كاستثناءات من النظام الضريبي العام (Ronald & Christopher, 2007). ويبدو أن جزءاً كبيراً من المؤلفات التجريبية تدعم وجهة النظر القائلة بأن الاختلافات الدولية في ضرائب الشركات هي محددات مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر (Holger, Hassan, & Catia, 2009).

الإشكالية:

في هذا البحث سنحاول دراسة السياسة المالية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول: ما هو أثر ودور السياسة المالية المنتهجة في الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة:

- للسياسة المالية أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- يوجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر من أجل ذلك تم تقسيم البحث إلى قسمين: في القسم الأول تم تحليل واقع السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما القسم الثاني فيتضمن الدراسة القياسية وفي الأخير ننهي الدراسة بخاتمة تحتوي على أهم النتائج والتوصيات.

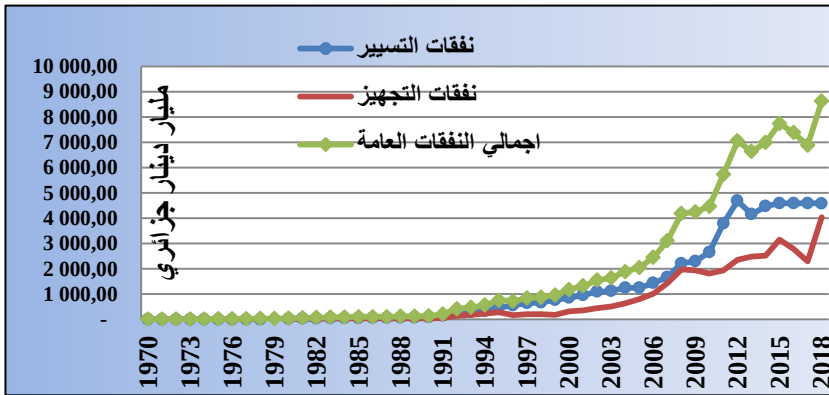
I-تحليل واقع السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة، كما يلاحظ الاختلاف في أهداف السياسة المالية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

وفي الجزائر خاصة تم تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء دور القطاع الخاص وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وما يتضمنه من خفض التدرجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت (الاستقرار) والتصحيح الميكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظيف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع وبما يتلاءم مع التطورات الداخلية والخارجية.

1- تطور الإنفاق العام ما بين 1970-2018

الشكل رقم 01: تطور النفقات العمومية في الجزائر للفترة (1970-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء

من خلال الشكل رقم 01 والذي يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1970-2018 أن حجم الإنفاق الحكومي تضاعف من 5.88 مليار دج سنة 1970 إلى 8628 مليار دج سنة 2018 وهذا ما يعني أن الإنفاق الحكومي ارتفع بمقدار 722 مرة خلال فترة الدراسة. وهذا ما

يمكن تفسيره على أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء ما تعلق بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية وارتبط ذلك بالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية... بالإضافة إلى النفقات العسكرية، والتوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية). ويمكن تقسيم تطور الإنفاق العام إلى ثلاثة مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى 1970 - 1990: إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الاقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تم الشروع فعليا في تنفيذ المخططات بدءا من سنة 1967 إلى غاية 1989 أين ركزت فيه الحكومة الجزائرية على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، حيث انتقلت النفقات العامة من 5.8 مليار دج سنة 1970 إلى 119.7 مليار دج سنة 1989، محققا معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.2% سنة 1978.

المرحلة الثانية 1990-2000: بعد أن كانت قد تفاوضت مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1987. في هذه المرحلة دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أين قامت بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير. وذلك من أجل الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي.

فمن خلال الشكل رقم 01 يتضح أن فترة التسعينات تميزت بتطور كبير في جانب المالية العامة، حيث انتقلت النفقات العمومية من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 1178.12 مليار دج سنة 2000، أين تضاعف بحوالي 8 مرات. وما يميز هذه الفترة أن الميزانية العامة سجلت أول عجزا استمر لعدة سنوات متتالية، ويعود ذلك إلى أن الزيادة في النفقات العمومية أكبر من الزيادة في الإيرادات العمومية وخاصة نفقات التسيير والمتمثلة في الرواتب والأجور والإصلاحات الهيكلية. بالإضافة إلى اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمورد رئيسي.

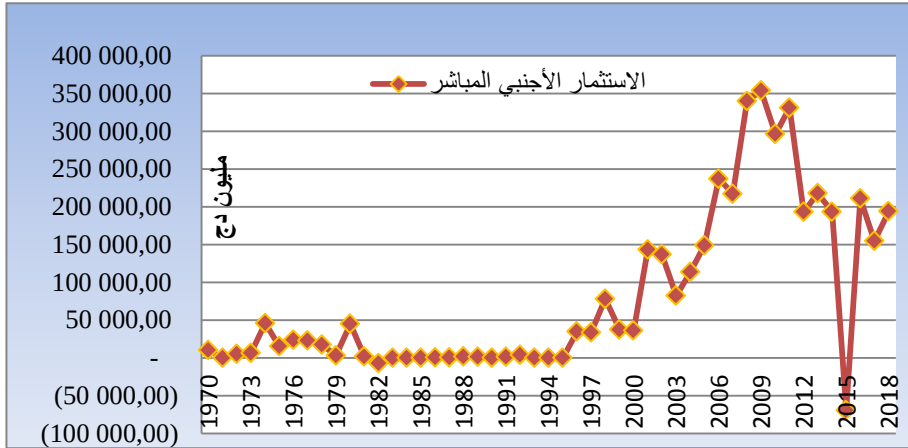
المرحلة الثالثة 2000 - 2018: مع بداية سنة 2000 تأكد الاتجاه الإيجابي لأسعار النفط عالميا، مما شجع الدولة على تبني برامج استثمارية طموحة وطويلة المدى في هذه المرحلة نجد أن الجزائر تواصل تطبيق السياسة المالية التوسعية وذلك باعتماد موارد مالية ضخمة من أجل تمويل هذه البرامج الاستثمارية، ويتضح التطور الكبير الذي عرفه الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من سنة

1999 إلى غاية سنة 2012، هذه الفترة التي عرفت تطبيق مخططين لدعم النمو الاقتصادي، ومباشرة تطبيق المخطط الثالث. فقد ارتفعت النفقات العمومية من 961.68 مليار دينار خلال سنة 1999 إلى 7054.35 مليار دينار في سنة 2012، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والذي خصص له أزيد من 500 مليار دينار جزائري وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والذي خصصت له أزيد من 4000 مليار دينار جزائري، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2014. ثم عرفت النفقات العامة بعد ذلك انخفاضا في سنة 2013 لتعاود الارتفاع في السنوات الموالية على الرغم من انخفاض سعر البترول من 109.45 سنة 2012 إلى 40.76 سنة 2016. لتعرف بعد ذلك النفقات تدبضا ضئيلا بين الارتفاع و الانخفاض ما بين سنة 2012 و 2017 ولم تتوقف هذه الزيادة في العموم لتعاود الارتفاع هذه النفقات لتصل 8628 مليار دينار سنة 2018.

2- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تتمثل الإجراءات الأساسية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من القوانين والسياسات والهيئات والخصائص الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يكون لها تأثير واضح على الشركات الأجنبية، في إقناعها بتوجيه تدفقات استثماراتها المباشرة إلى دولة دون أخرى. وعليه يجب على الدول و خاصة الدول النامية منها أن تعمل على تهيئة الأوضاع الحقيقية لأجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكون أن تدفقات هذا الأخير الواردة مرهونة بمدى فعالية مستوى أداء اجتذابه. ويمثل المنحنى البياني التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1970-2018.

الشكل رقم 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1970-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

إن اختيار الجزائر للنمط الاشتراكي في أول الأمر قد ساهم في زيادة الحساسية التي سادة على العلاقات بين الجزائر و المستثمرين الأجانب ومحاولة اعتمادها على القدرات الذاتية للنهوض بالتنمية الاقتصادية. و هو ما يوضحه الشكل البياني رقم 02 أين كانت الاستثمارات الأجنبية من شبه منعدمة الى منعدمة حتى منتصف التسعينات أين دخلت الجزائر إلى مرحلة جديدة تم فيها الخروج من الأفكار القديمة إلى النظرة الايجابية التي تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يرجع لعدة أسباب داخلية وخارجية، أدت إلى التخلي عن المبادئ الاشتراكية و تبني اقتصاد السوق. و هو ما أكدته قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 كونه أداة جديدة للسياسة الاقتصادية في البلد للانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم كل هذه الإجراءات والتشريعات الجادة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها لم ترقى إلى المستويات المرغوبة وذلك لعدة أسباب أهمها الاختلالات المسجلة خلال الفترة الانتقالية من جهة، وغياب الاستقرار الأمني من جهة أخرى. أمام هذه الأوضاع تم إصدار قانون 93-12 الذي بقضي بشروط تنظيم وجذب والاستثمارات الأجنبية المباشرة مع استحداث عدة هيئات على غرار وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار (APSI)، فمع نهاية سنة 1995 بدأت نتائج هذه الإصلاحات بالظهور وهو ما أكدته انتقال تدفق الاستثمار من 0.13 مليون دج سنة 1995 إلى 34777.35 مليون دج، لتكون الانطلاقة الفعلية سنة 2000 والتي شهدت مؤشرات

إيجابية تمثلت في استرجاع الاستقرار الأمني من جهة، والارتفاع الكبير لأسعار البترول من جهة أخرى. بالإضافة إلى الحوافز المقدمة من طرف الحكومة من خلال تطبيق الأمر الرئاسي 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار أين انتقلت من 36078.28 مليون دج سنة 2000 إلى 143373.56 مليون دج سنة 2001 ثم إلى 353818.41 سنة 2009 التي شهدت أعلى قيمة لها، لكن وبسبب الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انخفاض لأسعار البترول من 147 دولار في 2008 إلى 50 دولار سنة 2009، شهدت قيمة الاستثمارات انهيارا كبيرا فالسنوات الموالية ليصل إلى -69270.42 (بالسالب) سنة 2015 ما يعبر عن تدهور المناخ الاستثماري بشكل كبير. كما نلاحظ صعود قيمة الاستثمارات من جديد 211016.59 مليون دج سنة 2016 ثم يأخذ بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع بين سنتي 2017 و2018، وما يفسر ذلك هو التحسن في أسعار البترول والذي صاحبه إعلان الحكومة عن برنامج النمو الاقتصادي الجديد بمصادقة مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016.

II- الجانب التطبيقي

1- الدراسات السابقة

- دراسة TamerRady, Ain-Shams بعنوان :

”Foreign Direct Investment And Growth: Theory, Evidence And Lessons For Egypt”, *Journal Of International Business Research*, Volume 11, Special Issue, Number 1, 2012

توضح هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، حيث استعرضت النتائج النظرية والعملية على طبيعة هذه العلاقة وعلى محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، كما تم مراجعة الوضع الحالي والصعب للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في ضوء الثورة المصرية التي حدثت في الخامس والعشرين من يناير 2011 فقد أعادت النتائج التأكيد على حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن النمو بالإضافة إلى حجم السوق، الانفتاح، رأس المال البشري، البنية التحتية، سعر الصرف، كفاءة القطاعات المالية، الدين الحكومي، معدلات النمو، الحكم الجيد، الجودة المؤسسية، الديمقراطية والاستقرار السياسي تمثل المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد المصري

وجد أنه في حالة تدهور خطيرة مع تدفقات سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الوضع السياسي.

● دراسة سالكي سعاد 2011 بعنوان

"دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي"

هدفت الدراسة إلى تحديد مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة المناخ الملائم لجلبه، بالإضافة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. فركزت على مقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي والاستفادة من تجاربها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لا بد من التوصل إلى نسجها فمن خلال الإنفاق العام يمكن تهيئة البنية التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، بالإضافة إلى وضع سياسة ضريبية تغري المستثمرين. فكانت السياسة المالية في الجزائر غير رشيدة بالقدر الكافي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي لم تجدي نفعاً. إلا أن السياسة المالية في تونس ذات جدوى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الحوافز الضريبية التي تقدمها السياسة الضريبية للاستثمار

الأجنبي المباشر هي الأفضل إذا ما قورنت بما تقدمه الجزائر.

● دراسة قادري نورية وساكنت فاطمة الزهراء بعنوان "أثر السياسة المالية و النقدية على

الاستثمار الأجنبي المباشر الفترة 1990-2016"

هدفت الدراسة الى اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1990 2016 / ، بالاعتماد على نموذج ARDL حيث تضمن مجموعة من المتغيرات و التي تمثلت في الإنفاق الحكومي، الجباية العادية ، الكتلة النقدية، سعر الصرف و معدل إعادة الخصم، خلصت النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي و الكتلة النقدية تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بينما سعر الصرف فآثاره محدود و ضئيلة أما الجباية العادية و معدل إعادة الخصم فتأثيرهما عكسيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي بالجزائر.

● دراسة Paul Ndubuisi بعنوان " السياسة الحكومية والاستثمار الأجنبي المباشر

التدفقات الداخلة إلى نيجيريا "

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الدور الذي تؤديه سياسة الحكومة بشكل تجريبي ولا سيما في مجالات النقد والضرائب وسعر الصرف ، في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في نيجيريا (1980-2014). تم جمع بيانات الدراسة من مصادر ثانوية وتحليلها باستخدام طريقة الانحدار المتعدد وتقنية يوهانسن للتكامل المشترك وآلية تصحيح الخطأ (ECM). أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات السياسة وهي: معدل التضخم وسعر الصرف الأجنبي والعجز / الفائض المالي للحكومة وكذلك المتغير الوهمي (عامل المخاطر السياسية). على أساس النتائج التجريبية، تم التوصل إلى أن سياسة الحكومة تلعب دورا مهما في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.

● دراسة طير عبد الحق وريمي 2017 عقبة بعنوان: " فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"

هدفت الدراسة إلى قياس فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1995 - 2015) وذلك من خلال التركيز على مؤشر نفقات التجهيز من الجانب الإنفاقي، ومؤشر الإيرادات الجبائية من الجانب الجبائي، باستخدام أسلوب ARDL تم التوصل الى عدة نتائج أهمها أن السياسة المالية بأدواتها المختلفة لها ارتباط قوي وعلاقة مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نفقات التجهيز في الأجل الطويل ووجود علاقة عكسية ومعنوية بين مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الإيرادات.

● دراسة الصديق محمد احمد 2010 بعنوان "دور السياسات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان للفترة 1990-2007"

يتناول هذا البحث أثر السياسات الاقتصادية الكلية علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990-2007). من خلال الإجابة على عدة تساؤلات والمتعلقة بتدفق الاستثمارات الأجنبية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في نظام الدولة . وللإجابة على تساؤلات الدراسة قام الباحث باستخدام نموذج قياسي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها : 1- إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه يتطلب تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية ودعم وظيفة السوق التنافسية وتحقيق الكفاءة في استخدام رأس

المال المادي والبشري ، وكذلك دعم التقدم الفني والتطور التكنولوجي . 2- من أهم أولويات سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والقانونية وتهيئة المناخ الاقتصادي العام وتفعيل دور السياسة المالية والنقدية نحو الاستقرار الاقتصادي والاهتمام بمرافق البنية الأساسية.

- دراسة براهمية نبيل 2016 بعنوان " دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر "

تهدف الدراسة إلى عرض وتحليل الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة وكذلك محدثاته، كما تم تمت دراسة أثر السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين متغيرات السياسة المالية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة خرافي خديجة 2015 بعنوان " دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب "

هدفت الدراسة إلى تقييم و تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تأثير السياسات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر . كشفت الدراسة عن وجود العديد من العراقيل و المعوقات التي تحول بين تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، كما أثبتت الدراسة من خلال الاعتماد على أسلوب التكامل المتزامن غياب أي علاقة في المدى الطويل ما بين السياسة المالية بجانبها الإنفاقي و الضريبي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مما يعكس عدم كفاءة السياسة المالية الوطنية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

- دراسة دوش عبد القادر وبيري نورة بعنوان " أثر قاعدة 51 - 49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة 2000 - 2015 "

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر قاعدة 51 - 49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 2000 - 2015 . حيث دلت النتائج على أنه لا يوجد أي تأثير معنوي لقاعدة 51 - 49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

- دراسة بن مسعود عطا الله بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة أهم المحددات و العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر . إن مجموعة النتائج المحصلة من خلال تطبيق تقنية التكامل المشترك حول معطيات مجموعة من السلاسل الزمنية لمجموعة من المتغيرات ممثلة في الإنفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج الإجمالي الحقيقي، الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم ، وتشير إلى غياب أي علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي بينما كشفت عن وجود علاقة سببية متبادلة في المدى القصير ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الإجمالي الحقيقي والاستثمار المحلي وأيضاً عن وجود علاقة طويلة الأجل وذات معنوية وذلك للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في حين انعدم أي علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم.

2-الدراسة القياسية

2-1. نموذج الدراسة

من أجل دراسة أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1970-2019 تم الاستعانة بالنموذج التالي:

$$FDI = F(Dep_equ, Dep_fonc, FP, FNP)$$

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر، DE: نفقات التجهيز، DF: نفقات التشغيل،

FP: الجباية البترولية، FNP: الجباية العادية

ومن أجل تبسيط وتجنب بعض المشاكل القياسية تم أخذ كل المتغيرات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2-2. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وتقدير النموذج

هناك العديد من الاختبارات التي تساعد في الكشف على احتواء السلسلة الزمنية على جذر

الوحدة، في هذه الدراسة سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF)، نتائج الاختبار نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)									
		At Level					At First Difference				
		FDI	DE	DF	FP	FNP	FDI	DE	DF	FP	FNP
With Constant	t-Statistic	-1.9815	-2.73	-2.81	-3.36	-2.40	-7.04	-7.47	-7.86	-6.00	-3.67
	Prob.	0.29	0.07	0.06	0.01	0.14	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		No	*	*	**	No	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.35	-2.85	-3.43	-3.87	-2.36	-6.96	-7.39	-7.77	-5.98	-3.65
	Prob.	0.00	0.18	0.05	0.02	0.39	0.00	0.00	0.00	0.00	0.03
		***	No	*	**	No	***	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.15	-0.45	-0.21	-0.58	-0.46	-7.12	-7.54	-7.93	-6.05	-3.72
	Prob.	0.22	0.51	0.60	0.46	0.50	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		No	No	No	No	No	***	***	***	***	***

*** ، ** ، * تدل على الدلالة الإحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي

هذه النتائج البرمجية تم تطويرها بواسطة: عماد الدين المصباح كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القصيم-المملكة العربية السعودية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تم تحديد فترة الإبطاء المثلى Lag عند تطبيق اختبار ADF وفقاً لمعيار AC من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول أعلاه. نلاحظ عدم إستقرارية سلسلة FDI في النموذجين (القاطع، بدون قاطع واتجاه عام) ولكنها مستقرة عند الفرق الأول، بينما كانت النتائج متباينة في المستوى لكل المتغيرات بين النماذج الثلاثة (بالقاطع، بالقاطع والاتجاه، بدون قاطع واتجاه)، كما أظهرت نتائج الاختبار استقرار كل المتغيرات الأخرى (DE، DF، FP، FNP) في الفرق الأول. وفي الأخير يمكن القول أن متغيرات الدراسة هي مزيج من $D(0)$ و $D(1)$ ما يسمح باستخدام منهجية التكامل المشترك لاختبار الحدود.

الجدول رقم 02: اختبار الحدود للتكامل المشترك

K	فترة الإبطاء	قيمة F-Statistic	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة
4	3	.674	.155	.8453	%1
			.8723	.8232	%5
			.323	.3722	%10

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10

من الجدول رقم 02 يتضح لنا أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوي 5% و 10% بينما جاءت في منطقة الشك وعدم التحديد عند مستوى 1%.

الجدول رقم 03: نتائج تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ		العلاقة طويلة الأجل	
ARDL (1.1.0.0.1)		اختيار النموذج الأمثل	
المعاملات	المتغير التابع D(FDI)	المعاملات	المتغير التابع FDI
-0.0558*	D(DF)	.3270**0	FDI(-1)
.03480	D(FP)	-0.0558***	DF
-0.67*	cointEq(-1)	.0691**0	DF(-1)
		.00940	DE
		-0.0958*	FNP
		.03480	FP
		-0.0469***	FP(-1)
		.37**1	C
.480		R-squared	
.57*5		F-statistic	
* ، ** ، *** تدل على الدلالة الإحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10

يمكن كتابة النموذج وفقاً لنتائج التقدير على الشكل التالي:

$$FDI = 0.32*FDI(-1) - 0.05*DF + 0.06*DF(-1) + 0.009*DE - 0.09*FNP + 0.03*FP - 0.04*FP(-1) + 1.37$$

$$D(FDI)=1.37-0.67*FDI(-1)+0.01*DF(-1)+0.009*DE**-0.09*FNP**-0.01*FP(-1) -0.05*(FDI- (0.01*DF(-1) + 0.01*DE(-1) -0.14*FNP(-1) - 0.01*FP(-1) + 2.04) + 0.03*D(FP))$$

تشير نتائج التقدير في الجدول رقم 03 لمعاملات الطويلة الأجل إلى معنوية كل من نفقات التسيير (DF) والجباية العادية (FNP). كما أنها تؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يعني أنهما كانتا تساهم في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.. أما باقي المتغيرات (نفقات التجهيز والجباية البترولية) فقد جاءت غير معنوية في النموذج، أي أنها لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي.

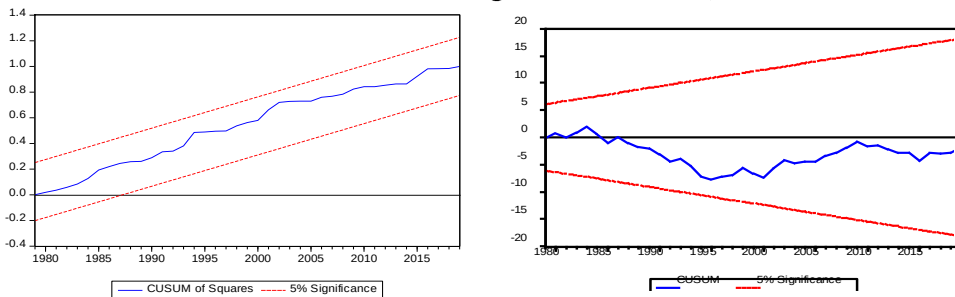
أما بالنسبة لنتائج الأجل القصير فنجد أن المتغير المعنوي الوحيد هو نفقات التسيير ذات الإشارة السالبة وهذا ما يعني أنها كانت تؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ جاءت سالبة ومعنوية وأقل من الواحد (-0.67) وهي تدل على أن 67% من الأخطاء يتم تصحيحها في واحدة من الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

2-3. الاختبارات التشخيصية للنموذج

● اختبار استقرار النموذج وفق اختباري CUSUM و CUSUMSQ

الشكل رقم 03: اختبار استقرار النموذج وفق اختباري CUSUM و CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال الشكل 03 أعلاه يتضح أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF SQUARES لنموذج الدراسة عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة ما يدل على الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى معنوية 5 % .

● اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء

الجدول رقم 04: اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	.0978250	Prob. F(3,38)	.96080
Obs*R-squared	.3755270	Prob. Chi-Square(3)	.94530

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

تظهر نتائج الجدول رقم 04 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء في النموذج وهذا ما تؤكده قيمة P-Value (0.94 أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية).

● اختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين

الجدول رقم 05: اختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.692927	Prob. F(7,41)	0.6775
Obs*R-squared	5.183672	Prob. Chi-Square(7)	0.6376
Scaled explained SS	6.565084	Prob. Chi-Square(7)	0.4755

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

تظهر نتائج الجدول رقم 05 عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في النموذج باستخدام اختبار Heteroskedasticity Test Breusch-pagan-Godfrey (0.63) أكبر من 0.05).

من خلال النتائج السابقة للاختبارات التشخيصية للنموذج والتي كانت إيجابية وتؤكد على جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج التقدير، كما يمكن القول أن هناك انسجام و تناسق في النموذج بين نتائج المدى القصير و المدى الطويل.

خاتمة

منذ الثمانينيات تغيرت طريقة التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر. وبدأ ظهور الكثير من المؤلفات التي تصف كيف يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً هاماً في إستراتيجية التنمية لأي بلد. ما جعل جميع البلدان تقريباً اليوم سواء كانت متقدمة أو نامية أو تمر بمرحلة انتقالية، تسعى إلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذا البحث تم دراسة تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 إلى 2019، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وباستخدام أربع متغيرات مستقلة ممثلة للسياسة المالية وهي نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الجباية العادية والجباية البترولية. أما المتغير التابع فيتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- للسياسة المالية دور كبير وبالعالم الأهمية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما أكدته أغلب الدراسات السابقة في هذا الموضوع، فالسياسة المالية التوسعية الرشيدة التي تعمل على تهيئة

الهياكل القاعدية وتحسين البنية التحتية فإنها تساعد المستثمر على حرية ممارسة نشاطه كما تزيد من مردوديته ، وذلك عن طريق إنشاء شبكة طرق تجارية تربط بين جميع الأقاليم داخل وخارج الدولة من أجل سهولة التنقل وتوزيع الإنتاج، من جهة أخرى فإن النظام الضريبي له دور هام كذلك، فلا شك أن المستثمر سينجذب إلى البلدان التي تأخذ النسبة الأقل من الضرائب.

2- يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم العوامل التي تؤثر في نمو الاقتصاد في الدول النامية، حيث يؤثر تأثيرا كبيرا على معدلات الإنتاج ورفع كفاءة الموارد البشرية كما يساهم في جلب التقنيات التكنولوجية الحديثة معه مما يؤدي إلى رفع مستوى وجودة الإنتاج إلى المقاييس العالمية، وتنمية معارف وكفاءات الموارد البشرية، وإحداث تطوير في طرق وأساليب الإدارة في الدول النامية، بالإضافة إلى رفع معدلات التوظيف لحاجتهم إلى أيدي عاملة لتشغيل المشروعات الجديدة، ورفع معدلات رأس المال السوقي.

3- أظهرت الدراسة القياسية أن السياسة المالية لم يكن لها الدور الفعال و المتوقع في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تؤكدته الإشارة السلبية لمعلمة الجباية العادية والتي كان لها تأثير سلبي على الاستثمار وهو ما يؤكد أن النظام الضريبي المتشدد يعمل على طرد المستثمرين.

4- بالإضافة إلى كل ما ذكرنا سابقا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بعدة متغيرات لم تدرج في الدراسة على غرار الأمن و الاستقرار السياسي، التشريعات والقوانين الاستثمارية، التسهيلات الحكومية والحماية القانونية من التقلبات السياسية.

التوصيات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن تقديم التوصيات التالية

1- ترشيد وتوجيه السياسة المالية نحو المشاريع المهمة المتمثلة في تحسين جودة البنية التحتية وطرق المواصلات.

2- تقديم التسهيلات والخدمات للمستثمرين الأجانب مثل الإعفاءات الضريبية.

3- الاستثمارية في التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع الاستثمار.

4- بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن السياسة المالية لا تعمل بمعزل عن باقي السياسات الأخرى كما أن تحسين المناخ الاستثماري يعتمد على تضافر الجهود في شتى المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما يتطلب الجدية في اتخاذ القرارات من الهيئات المعنية.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- أحمد خشيش عادل. (بدون سنة نشر). أصول المالية العامة، (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، . الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- اسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات. (2004). "مفاهيم ونظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي" الأردن. دار وائل للنشر و التوزيع.
- جامع أحمد. (1990). تأليف التحليل الاقتصادي الكلي (صفحة 214). القاهرة: دار الثقافة الجامعية.
- حسين الوادي محمود و زكريا أحمد عزام. (2000). المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، . عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- حوارتي، و جيمس. (1999). الاقتصاد الكلي" الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان،. الرياض: دار المريخ.
- درواسي مسعود. (2006). السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004. أطروحة دكتوراه غير منشورة . الجزائر.
- صناع المال. (بدون تاريخ). صناع المال. تاريخ الاسترداد 12 أكتوبر، 2020، من صناع المال: <https://www.almaal.org/the-importance-of-fdi-in-developing-countries>
- عبد السلام أبو قحف. (1989). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- عبد المطلب عبد المجيد. (2003). تأليف السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كمي، مجموعة النيل. العربية (صفحة 5). مصر، القاهرة.
- عبد الحميد عبد المطلب. (1997). السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي). القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- عصام عمر مندور. (2010). سدادات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية،. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
- عوف محمود الكفراوي. (1997). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى،. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع.
- محمد عباس محرز. (2012). اقتصاديات المالية العامة. الطبعة الخامسة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد مبارك حجير. (بدون تاريخ النشر). السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية،. الطبعة الأولى . القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- هشام مصطفى الجمل. (بدون تاريخ). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية،. الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي.

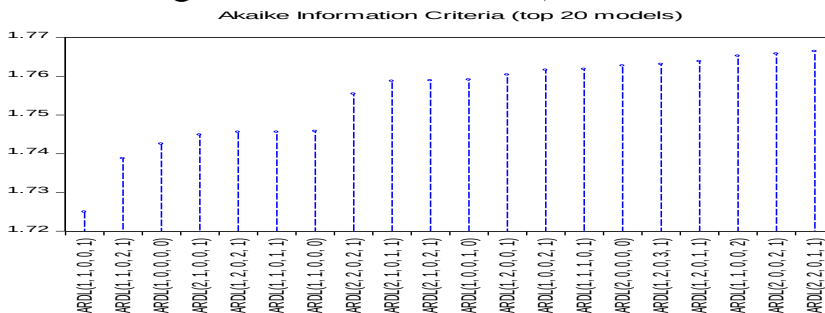
قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Alan, & Estrin. (2000). The determinants of Foreign Direct Investment in Transition Economies.
- Bernard, R. (1971). « Economie financière internationale ». paris: Édition PUF.
- Brainard, L. (1997). An empirical assessment of the proximity-concentration trade of between multinational sales and trade. American Economic Review 87 , pp. 520- 544.
- Clark, P. K. (1979). Investment in the 1970s: Theory Performance and Prediction:.
- Demekas, Elina & Wu, Y(2007). Demekas, D.G.H., Elina R and Yi Wu (2007) Foreign direct investment in European transition economies The role of policies. Journal of Comparative Economics 35 , p. 369 386.
- Dumitru, I., & Stanca, R. (2010). Fiscal discipline and economic growth the case of Romania. MPRA Paper 27300, University Library of Munich, Germany.
- Göndör., M., & Paula, N. (October 2012). Fiscal Policy and Foreign Direct Investment: Evidence from some. Procedia - Social and Behavioral Sciences , 1256 – 1266.
- Hassett, K. A., & Hubbard, G. R. (1997). Tax policy and investment. In: Shah, A. (Ed.), Fiscal Policy: Lessons from. In: Shah, A. (Ed.), Fiscal Policy: Lessons from Economic Research. MIT Press, Cambridge, MA.
- Hines, J., & James, R. (1999). Lessons from behavioral responses to international taxation. National Tax Journal 52 , p. 305 322.
- Holger, G., Hassan, M., & Catia, M. (2009). Foreign direct investment, tax competition and social expenditure,. International Review of Economics and Finance, 18 , 31 37.
- Lucas, R. (1993). on the Determinants of Direct Foreign Investmen :Evidence for east and southeast asia. World Development, Vol.21, No.3 , pp. 391-406.
- Naouel, R. K. (2015, juillet 10). l'impact des investissements directs etrangers (ide) sur la dynamique industrielle de la république tchèque. école doctorale augustin cournot bureau d'économie théorique et appliquée.
- Resmini, L. (2000). Resmini, The Determinants of Foreign Direct Investment into the CEECs: New Evidence from Sectoral Patterns, LICOS and L.Bocconi University.
- Ronald, B.D & Christopher, J. E. (2007). Competition in taxes and performance requirements for foreign direct investment. European Economic Review 51, USA, pp, 1423 1442.

- Stephen, S. G., Giuseppe, N., Dana, H., & Daniel, M. (2004, July). L'influence des politiques sur les échanges et l'investissement direct étranger. Revue économique de l'OCDE n° 36 .
- Sullivan, A., & Sheffrin, S. (2003). Economics: Principles in action. Upper Saddle River, New Jersey 07458 Pearson Prentice Hal.
- UNCTAD (2000). United Nations Conference on Trade and Development, Tax Incentives and Foreign Direct Investment: A Global Survey. Asit Advisory Studies no.16, New York and Geneva.
- xavier, G. (1983). L 'économie des politiques publiques dolary. Paris.

الملاحق

الشكل رقم 04: اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج



الجدول رقم 06: اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	4.674867 4	10%	Asymptotic: n=1000	3.09
		5%		3.49
		2.5%		3.87
		1%		4.37
Actual Sample Size	49	10%	Finite Sample: n=50	3.32
		5%		3.872
		1%		5.15
		10%	Finite Sample: n=45	3.345
		5%		3.905
		1%		5.173

الجدول رقم 07: نتائج التقدير طويل الأجل

Dependent Variable: FDI				
Method: ARDL				
Date: 11/25/20 Time: 11:03				
Sample (adjusted): 1971 2019				
Included observations: 49 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): DF DE FNP FP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 768				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.327001	0.130108	2.513298	0.0160
DF	-0.055814	0.032479	-1.718462	0.0933
DF(-1)	0.069145	0.033244	2.079927	0.0438
DE	0.009498	0.017927	0.529786	0.5991
FNP	-0.095863	0.027971	-3.427224	0.0014
FP	0.034868	0.028588	1.219690	0.2296
FP(-1)	-0.046935	0.026327	-1.782776	0.0820
C	1.375913	0.641092	2.146200	0.0378
R-squared	0.487823	Mean dependent var	0.672115	
Adjusted R-squared	0.400378	S.D. dependent var	0.674223	
S.E. of regression	0.522086	Akaike info criterion	1.686315	
Sum squared resid	11.17554	Schwarz criterion	1.995183	
Log likelihood	-33.31471	Hannan-Quinn criter.	1.803499	
F-statistic	5.578639	Durbin-Watson stat	2.023676	
Prob(F-statistic)	0.000146			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الجدول رقم 08: نتائج التقدير طويل الأجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DF)	-0.055814	0.026980	-2.068747	0.0449
D(FP)	0.034868	0.023280	1.497733	0.1419
CointEq(-1)*	-0.672999	0.119968	-5.609798	0.0000
R-squared	0.487060	Mean dependent var	-0.017029	
Adjusted R-squared	0.464758	S.D. dependent var	0.673721	
S.E. of regression	0.492896	Akaike info criterion	1.482233	
Sum squared resid	11.17554	Schwarz criterion	1.598059	
Log likelihood	-33.31471	Hannan-Quinn criter.	1.526177	
Durbin-Watson stat	2.023676			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: الشكل 04، الجدول 06-07-08 من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10